"قضايا النهار" تواكب الطروحات الجديدة للنخب الفلسطينيّة

جهاد الزين

من الواضح أن الصدمة الترامبية بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل والتحضير لقرار نقل السفارة الأميركيّة إليها قد أطلقت نقاشاً عميقاً معلناً وغير معلن بين النخب الفلسطينية في كل مناطق التواجد داخل إسرائيل وفي الضفة الغربية وقطاع غزة وفي الخارج القريب والبعيد. بل الحقيقة فإن هذا النقاش بدأ قبل صدمة ترامب وبطال جميع وجوه الحالة الفلسطينية وخصوصاً اتساع المستوطنات الإسرائيلية. فلدى هذه النخب بدءاً من السلطة الوطنية، وخطب الرئيس محمود عباس الأخيرة تنضح بذلك، إحساس قاطع بنهاية مرحلة وبدء مرحلة جديدة غير واضحة طبعاً لكن الواضح الوحيد فيها أنها باتت تحتاج إلى بحث خيارات جديدة استراتيجية للحركة الوطنية الفلسطينية. وقد عوّدنا الفلسطينيون ونخبهم على استشعار الحاجة إلى التغيير عند كل منعطف كبير، ونحن هنا أمام أكبر من منعطف، إنه أزمة عميقة كما بعد هزيمة العام 1967 من حيث انغلاق أفق الحل السياسي، الأفق الذي حكم حركة وخيارات جيل بل جيلين فلسطينيّين كاملين وبلور مشروع حل الدولتين وأنتج خيار أوسلو.

ستبدأ "قضايا النهار" في المرحلة الآتية مواكبة ما يتوفّر من إرهاصات لهذا النقاش الفلسطيني الاستراتيجي البادئ وتفتح صفحاتها لكل الاتجاهات والمقالات الجادة وخصوصاً للنخب الفلسطينية في الداخل والخارج، النخب التي تستشعر حالياً صعوبة المأزق، دون أن تحصر النقاش بها طبعاً.

اليوم نقتطف جزءاً من دراسة، الجزء الأخير الاستنتاجي "العلاجي" حول الخيارات المطروحة وغير المطروحة كتبها الدكتور خليل هندي رئيس جامعة بيرزيت السابق ويتضمنها العدد الجديد من "مجلة الدراسات الفلسطينية" وهو إحدى الشخصيات الأكاديمية المحترمة التي واكبت طويلا العمل الوطني الفلسطيني في هذا التقليد النضالي للأكاديميا الفلسطينية في الصراع على فلسطين. وننشر معها مقالا نقاشيا لدراسة هندي كتبه الدكتور شبلي ملاط.

أخيراً لا حاجة لتكرار بديهية أن الكاتب وحده مسؤول عن وجهة نظره لكن هذا لا يعفينا في "قضايا النهار" من التحريض الفكري والسياسي على الذهاب في النقاش إلى أبعد حد من الحرية في التفكير انطلاقا من حقيقة أكثر بديهية هي أن أزمة المشروع الوطني الفلسطيني وجودية وأن الجميع متساوون في الشعور بالمسؤولية الوطنية أيا تكن اتجاهاتهم.

أي استراتيجية فلسطينية؟ مقاومة مدنية غير عنيفة بما فيها العصيان الهجومي

خليل هندي
(رئيس جامعة بيرزيت السابق)

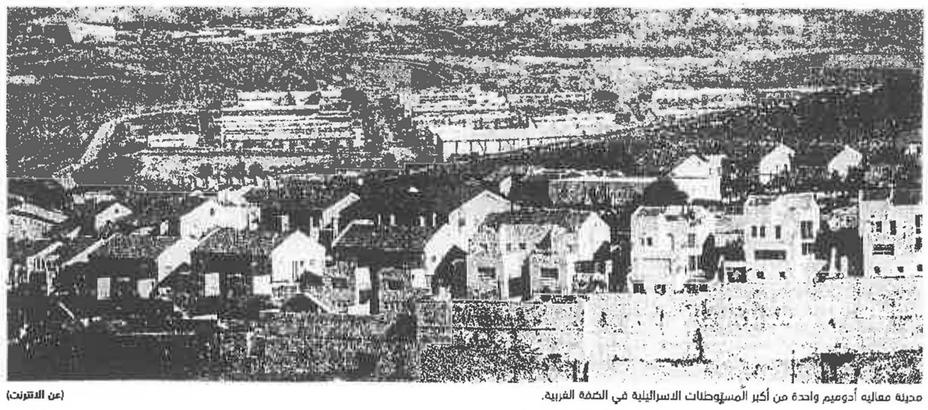

مدينة معاليه أدوميم واحدة من أكبر المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية. (عن الانترنت)

أي تفكير في استراتيجية فلسطينية ينبغي أن يستند إلى مرتكزات محددة منها:

- التشاؤم الاستراتيجي.
- النفس الطويل المبني على النظر إلى بعيد وربما إلى مدى تاريخي.

أما التشاؤم الاستراتيجي فيفرضه عناد الوقائع التي أوردناها في ما سبق والتي يمكن تلخيصها بما يلي:

- الاستراتيجية الإسرائيلية ثابتة متماسكة لا تتغير بتغير الائتلافات الحاكمة، وهي تقوم على السيطرة الكاملة على فلسطين كلها من دون تحمل المسؤولية عن سكان الأراضي المحتلة. وليس الحفاظ على الوضع الراهن والاستمرار في فرض وقائع على الأرض بدأب واطراد ناجماً عن افتقار إلى الرؤية التاريخية أو إلى عقم في التفكير الاستراتيجي، بل عن استراتيجية واعية تقوم على إرادوية هي نفسها نتاج التجربة التاريخية الإسرائيلية الناجحة من وجهة النظر الصهيونية.

- جنوح المجتمع الإسرائيلي إلى الوحشية عملية تاريخية مديدة مستمرة، لا تشمل المجتمع الإسرائيلي وحده، بل أيضاً الصهيونية واليهودية، وهي ناجمة عن المنطق الداخلي للصهيونية ودفع بالمجتمع الإسرائيلي والصهيونية إلى المزيد فالمزيد من الاستعلاء العرقي والتعصب والانغلاق.

ومن هنا فإن تصور إمكان قيام معسكر سلام إسرائيلي قادر في القريب العاجل وحتى في الأمد المتوسط ليس إلا تعلقاً بحبال الوهم.

- نتائج العملية السلمية (أوسلو) كارثية، فقد تعمق الاحتلال واتسع الاستيطان، ونجحت إسرائيل في:

- جعل الاحتلال من دون كلفة لها، بل ربما مثمراً اقتصادياً.
- عزل جمهرة الإسرائيليين عن تداعيات الاحتلال.
- كسي وعي قطاعات واسعة من الفلسطينيين في المناطق المحتلة بعبثية المقاومة من جهة وبرهاب الخوف من الفوضى من جهة أخرى (تجربة الانتفاضة الثانية).
- جعل استمرار الوضع القائم، وخاصة استمرار وجود السلطة الفلسطينية، مصلحة راسخة لقطاعات واسعة من الفلسطينيين في المناطق المحتلة (مع أن الدافع والكبرياء الوطني يتنازعانها). وما كان للاحتلال أن يستمر 50 عاماً بالاعتماد على القمع والقسر وحدهما.
- جعل منظومة السيطرة على المناطق المحتلة محكمة ومنتشرة تشمل كافة مناحي الحياة.
- المناورة والمداورة حتى أصبحت السلطة الفلسطينية، بصرف النظر عن النوايا السليمة، جزءاً من منظومة السيطرة أو تلعب دور البلدية الكبرى، بينما تمسك إسرائيل بزمام المصائر كلها.
- وضع الفلسطينيين في "فخ مأزق استراتيجية"، بمعنى أنه تترتب على كافة خيارات التغيير الممكنة تكاليف هائلة، فتصبح المواجهة في الوضع الراهن "موقفاً عقلانياً".
- ليس المجتمع الدولي، وعلى رأسه أمريكا، مهتماً بحل النزاع، بل فقط باحتوائه. وحتى لو افترض العكس، فإن ذلك لا يعني بالضرورة أنه قادر على فرض حل (قبرص، كوسوفو، البوسنة، كشمير). ومن هنا فإن الاعتقاد بأن التوجه إلى أمريكا والمجتمع الدولي بمناشدات أخلاقية أو حتى بسجالات من نوع أن النزاع يهدد المصالح الأمريكية أو يهدد السلام العالمي يمكن أن يؤدي إلى حل عادل وناجم في أحسن الأحوال، وربما كان مضللاً عن قصد.

هكذا يتضح أن السعي إلى حل الدولتين بالتفاوض أو باستنفاض همة المجتمع الدولي أصبح محكوماً بالفشل. فبالنظر إلى التحولات التاريخية التي مرت وتمر بها إسرائيل/الصهيونية/اليهودية، لا يمكن حتى مجرد تصور نشوء اصطفاف للقوى في إسرائيل يمكنها من قبول دولة فلسطينية ذات سيادة حتى على جزء من الأرض المحتلة عام 1967. كما أن استشراء الاستيطان وأعداد المستوطنين باتت تستثني قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، وليس افتراض إمكان إخلاء المستوطنات، أو بعضها، من ضمن صفقة ممكنة، واقعيا. والنتيجة إذاً هي أنه لا حل في القريب أو حتى في الأجل المتوسط يمكن أن يلبي الحد الأدنى من المطامح الفلسطينية، وأن اللعاب خلف سراب حلول يتم التوصل لها بالتفاوض أو باستنفاض همة المجتمع الدولي قد لا يؤدي سوى إلى تيسير التنفيذ التدريجي للاستراتيجية الإسرائيلية القائمة على السيطرة المحكمة على فلسطين كلها.

ما دام الأمر كذلك، فإن هناك حاجة إلى إعادة توجيه الجهد الفلسطيني نحو الأجل الأبعد وربما التاريخي، من دون أن يستثني ذلك السعي إلى تحقيق أهداف وسيطة أو استيعاب تغيرات في المضمار الفلسطيني أو العربي أو الدولي قد تنشأ وتكون لها آثار استراتيجية.

وإذا صح أن حل الدولتين أصبح محكوماً بالفشل، فهل يعني ذلك التخلي علناً عن هذا الخيار؟ ليس بالضرورة. فمطلب إنهاء الاحتلال (حل الدولتين) يحظى بدعم واسع ومتنام دولياً وبين الشعوب في العالم، ونزع الشرعية عن الاحتلال ممكن ومتيسر على مستويات أوسع وأعلى بكثير مما لأي مطلب آخر قد تشتم منه محاولة لنزع الشرعية عن الجماعة الإسرائيلية أو حتى عن إسرائيل كدولة. هكذا، بينما يجدر أن ترتكز الاستراتيجية الفلسطينية إلى أن حل الدولتين محكوم بالفشل، قد لا يكون من الحكمة، ولفترة طويلة نسبياً، التخلي علنياً عن مطلب إنهاء احتلال 1967، وذلك من منظور رفع تكاليف الغطرسة الإسرائيلية بغرض عزلة دولية نسبية على إسرائيل.

صحيح أن هذا الموقف الملتبس قد يعيق التعبئة الجماهيرية، لكنه يغني عن الدخول في نقاش يبدد الجهود ويستثير الخلافات عن المفاضلة بين حل الدولتين وحل الدولة الواحدة (الثنائية القومية أو الديموقراطية العلمانية أو الفيدرالية أو الكونفدرالية)، ما دام تحقيق أي منهما، إن أمكن، يتطلب نضالاً عسيراً طويل الأمد.

وإذا صح أن السلطة الفلسطينية تلعب دوراً مركزياً في منظومة السيطرة، فهل يستتبع ذلك النضال لإسقاط هذه السلطة أو المطالبة بحلها؟ مرة أخرى، ليس بالضرورة. فقد لا ينجم عن حل السلطة أو انهيارها تولي سلطات الاحتلال المسؤولية المباشرة عن السكان ليصبح هناك اشتباك مباشر بين الناس والاحتلال من دون حجاب عازل. على العكس، الأغلب أن تترك إسرائيل المناطق الفلسطينية تتسودها الفوضى، أو تمهد إلى خلق إمارات عشائرية محلية لتكون العوبة في يدها وتسيطر بواسطتها على مقدرات الناس (يشار إلى ذلك في بعض الكتابات الإسرائيلية على أنه حل الإمارات السبع).

بالمقابل ليس من المصلحة الفلسطينية على المدى البعيد ترك الأمور على حالها إلى أجل غير مسمى. ولذا قد تكون هناك ضرورة لتصورات خلاقة. وإني لأعتقد أن بالإمكان تطوير فكرة النضال من أجل دفع السلطة إلى أن تصبح بالفعل "سلطة في الأسر"، وذلك بأن تمتنع تدريجياً عن التعامل مع الاحتلال في كافة المجالات، لتركز فحسب على ضمان الأمن الفردي للناس، وربما توفير بعض احتياجاتهم المعيشية الأساسية، في الوقت الذي تقود فيه نضالهم الفعلي ضد الاحتلال. ولا شك أن ذلك يتطلب تضحيات جسيمة من السلطة ومن الناس. ومن هنا القول بأن التوصل إليه يقتضي نضالا.

صحيح أن هذا أيضاً موقف ملتبس. لكن له مزاياه. فهو يقلص احتمالات أن ننتهي إلى حل الإمارات السبع، الذي يعتقد البعض أنه ما تخطط له إسرائيل إذا ما أبدت السلطة تعنتاً أو أنه على الأقل السيناريو المفضل لديها في حالة انهيار السلطة. وهو من جهة ثانية، يقلل احتمالات نشوب نزاعات فلسطينية داخلية قد تصبح عنيفة، إذ يمكن تصور أن تواجه السلطة بالعنف محاولات إسقاطها إن هي ارتأت أن هذه المحاولات أصبحت جدية إلى حد ما، مثلما في ذلك مثل أية سلطة. كما أنه يطمئن الناس إلى أمنهم الشخصي وإلى أنهم لن يواجهوا الفلتان الأمني مرة أخرى، ويمكّن من متابعة ملاحقة إسرائيل في المحاكل والمحاكم الدولية.

يشير كل ما سبق إلى أن النضال الفلسطيني محكوم بأن يكون طويل النفس وطويل الأمد. فما هي السمات الغالبة المناسبة لنضال كهذا؟ يتعلق الأمر بالنجاعة، مع إدراك أن كافة أشكال النضال مشروعة. فإسرائيل تملك تفوقاً هائلاً مدمراً في ساحة العنف والعنف المقابل. والأغلب أنها اختارت جرّ الطرف الفلسطيني في المواجهة عام 2000 إلى هذه الساحة عمداً، إدراكاً منها لهذا التفوق.

- المقاومة الدفاعية: حماية من هم في خطر للمحافظة على القوى المناضلة وعلى قيم التضامن الإنسانية التي يتهددها الاحتلال بالخطر.

- المقاومة الهجومية: سعياً إلى إحباط المحتل، كالإضرابات والتظاهرات وأشكال العصيان المدني، من مثل الامتناع عن دفع الضرائب.

- المقاومة البناءة: سعياً إلى تحدي النظام الذي يفرضه المحتل ببناء مؤسسات بديلة تحافظ على الهوية الجمعية.

ومن الواضح أن الشكلين الأخيرين، وهما الأفعل والأكثر تقدماً، إشكاليان في الحالة الفلسطينية. إضرابات وعصيان مدني ضد من، وامتناع عن دفع الضرائب لمن؟ وكيف يمكن في ظل الاحتلال بناء مؤسسات تسامهم الوقوع في فخ السلام الاقتصادي أو "التطور المنفصل"؟ تلك تحديات لا بد من التصدي لها، على أن التحديات لا تقتصر على ذلك، بل تتخطاه إلى ضرورة تطوير أجوبة عن أسئلة كثيرة من بينها:

- ما هي القوى المؤهلة لقيادة النضال الطويل الأمد؟ وهل من دور للفصائل؟
- ما هي آليات ردم الشرخ بين العلمانيين والإسلاميين (في البداية بين فتح وحماس) وتسوية المنازعات والاختلافات؟
- كيف يمكن أن يستعاد الاشتباك بين الخاضعين للاحتلال وبين قوات وقوى الاحتلال كي تصبح للاحتلال أكلاف ويجري رفع هذه الأكلاف باستمرار؟
- كيف يمكن كسر التعاون (الطوعي والقسري) وبالتعامل مع الاحتلال في الضفة والقطاع؟ وما هي آليات ذلك؟ والأهم، ربما، كيف السبيل إلى كسر عادات الطاعة التي تكونت لدى الناس خلال مدة طويلة؟
- كيف يمكن تعزيز جهود نزع الشرعية عالمياً عن احتلال 67 أولاً ثم في مرحلة لاحقة عن المشروع الصهيوني؟ وما دور حركة المقاطعة والعقوبات في ذلك؟

kh08@aub.edu.lb

وبالحكمة والدراية السياسية التي تبديها قياداتهم، أو بعضها على الأقل، قد أدى بكثيرين إلى إحلال الرغبات محل الوقائع، فباتوا يتصورون لهم دوراً لا يستطيعونه ولا يأخذ بالاعتبار وضعهم الخاص الذي يحتم عليهم أن يضعوا نضالهم أهداف المساواة وتغيير طبيعة الدولة، في الوقت الذي يمدون فيه النضال ضد الاحتلال بالدعم وبالفهم الأعمق لإسرائيل والصهيونية. وبالمثل، ربما لا يجوز أن يترك بعض أهلنا في الشتات من دون دور، غير، مثلاً، انتقاد السلطة، في الوقت الذي يواجهون مسائل ومشاكل ينبغي النضال من أجلها (الحقوق المدنية وتحسين الظروف المعيشية في لبنان، على سبيل المثال).

ويميز دارسو حركات المقاومة غير العنيفة خمسة من أشكالها:

- المقاومة الرمزية: الإيماءات والإشارات والعلامات سعياً إلى التعبير عن التمسك بالقضية وقيمها.

- المقاومة السجالية: نشر الرواية الوطنية وتعهدها بالرعاية والتعبير عن الاحتجاج والتشجيع على متابعة النضال.

لا شك في أن سبعين عاماً من التشرذم أدت إلى تكوّن مجموعات متنوعة لكل منها اهتماماتها وشواغلها وقضاياها المباشرة حتى في الأمد المنوسط، وإن كانت تُجمع على هدفي التحرر والعودة. وإذا كان لا بد لاستراتيجية متماسكة من أن تعين في كل مرحلة تاريخية الهدف المركزي للنضال، وهو بلا شك في المرحلة الراهنة ضدّ ثم دحر الاحتلال، وإذا كان ذلك يعني أن يحتل أحد مكونات الشعب الفلسطيني الصدارة في هذا النضال وأن تتوجه الجهود لدعمه، فإنه ينبغي من جهة ألا يؤدي إلى شعور المكونات الأخرى أنها مهمشة، ويعني من جهة ثانية ألا تُغيّب حقيقة أن هذه المكونات الأخرى يجب أن تتحمل مسؤولية دعم مركز ثقل النضال وفي الوقت نفسه متابعة نضالها لتحقيق أهدافها المباشرة والمتوسطة الأمد الخاصة بها. وفي هذا السياق، يبدو أن الإعجاب بصمود أهلنا وراء الخط الأخضر في حالة انهيار السلطة، وهو من جهة ثانية، ضدّ الاحتلال في الضفة، وضدّ الحصار في غزة، وضدّ التمييز العنصري لأهل داخل الـ48، وضدّ تجاهل حق اللاجئين بالعودة والتعويض، العنف الفلسطيني كخيار قد انتهى. ولئن انتفى الخيار المسلح في فلسطين وقرار من الفلسطينيين متى اعتنقوا خطة خليل هندي، فلا معنى لخيار مسلّح في لبنان أو أية دولة عربية أخرى، لأن الخيار المسلّح الخارجي يعني بالضرورة تدمير الخيار الفلسطيني الداخلي كخيار استراتيجي.

- المقاومة البنائية: سعياً إلى تحدي النظام الذي يفرضه المحتل ببناء مؤسسات بديلة تحافظ على الهوية الجمعية.

لقد تعلّم الفلسطينيون من تجارب مرّة على امتداد سبعين عاماً، أنهم هم حملة مصيرهم، وليس الأشقاء العرب مهما صفت نواياهم. متى اختار الناس في فلسطين الملاعنف طريقاً استراتيجياً لإنهاء الظلم، فأين المشروعية في أن يفرض عليهم جيرانهم العرب، أو مناصروهم الايرانيون أو الباكستانيون، مساراً مسلحاً يناقض خيارهم الاستراتيجي بداهةً ويقوّضه ؟

هذا لا يعني ألا نتضامن معهم في خيارهم اللاعنفي ، لبنانيين وعرباً وعالماً ، كما يعني أن نتواصل معهم لرفع الظلم بالسبل السلمية التي يرونها مناسبة، ومنها، وفقط على سبيل المثال، البحث في موضوع المقاطعة BDS، ورفع الدعاوى الناجزة في المحاكم الغربية على المستوطنين، وتنظيم التظاهرات للسلمية النوعية، واللقاءات الفعالة مع قياداتهم في الداخل ومناصريهم في اللاعنف في كل مكان، والاسترشاد منهم عن مدى وجدوى الخطى التي يمكن أن نخّذها معهم لنصرة خيارهم الاستراتيجي اللاعنفي.

الخيار الاستراتيجي الفلسطيني المبني على اللاعنف يحتّم علينا رفض الإنزلاق الى حرب مع إسرائيل، ليس فقط لأن التصدي لمكومة إسرائيلية عاتية ليست شأننا لما ينتج منها حتماً من تدمير للبنان، بل لأننا باعتناق الخيار المسلّح نقضي فوراً على خيارهم اللاعنفي، وهو الأفق النوعي الجديد الذي جاء على وقع هذه الدراسة المفصلية.

ردّ أولي على دراسة خليل هندي: في تخطّي الخيار المسلّح اللبناني والعربي

شبلي ملاط
محام وأستاذ قانون

في الاستباق الفكري العقلاني لكلّ حادثةٍ موقفٌ مبدئي توفّر دراسة البروفسور خليل هندي (رئيس جامعة بيرزيت السابق) مرتكزاً مهمّاً له في دراية شبح الحرب المتواصل بين إسرائيل ولبنان. عادت طبول الحرب بقوة على خلفية النكبة السورية المتواصلة، ولبنان مهدّد مجدداً بنشوبها عنده أو امتدادها على أراضيه في بُعد اقليمي ودولي يرتبط بعضه بالعداوة المفتوحة بين حكومتي ايران وإسرائيل. ولبنان في هذه العداوة مجرّد ماسٍ معرّض لتلاطم أمواج عاتية لا سيطرة له عليها، حتى في حديث جدّي عن "النأي بالنفس". وقد تأتي الحرب على غفلة من البوابة السورية، أو من بوابة فاطمة، كما سبق أن جاءت في صيف 2006، حتى لو كان الطرفان الإسرائيلي واللبناني نادمين على حصولها أصلاً، إذا صدق حديث أمين عام حزب الله غداة الحرب، وصدق الاستنتاج العارم في إسرائيل أنها خسرت ما تسميه رسمياً في تقرير فينوغراد "بالحرب اللبنانية الثانية".

من هنا أهمية دراسة خليل هندي. فالموقف الإستباقي العقلاني يحتاج اليوم الى مراجعة مبدئية عميقة إثر الدراسة، يمكن تبسيطه بالمعادلة التالية: إذا كانت الاستراتيجية التي تنتمي اليها الدراسة صحيحة، أي أنّ على العمل الفلسطيني لتغيير الواقع المأساوي الناجم عن استراتيجية إسرائيلية ثابتة بوحشيتها وتماسكها عبر العقود، على العمل الفلسطيني أن يتبنى استراتيجية لاعنفية. فإذا كان صحيحاً أن الخيار الفلسطيني الداخل هو خيار لاعنيف، فما جدوى أي حرب بين إسرائيل والدول العربية، وأوّلها لبنان؟ بعبارة أخرى إيجابية: متى كان خيار التصدي لإسرائيل داخل فلسطين خياراً لاعنفياً، فتصحيح الأذى الاسرائيلي المبرّح تجاه الفلسطينيين بحرب خارجية فارغٌ معناه على الإطلاق.

على الإطلاق؟ قد أكون مخطئاً، ومناقضاً لبعض كتاباتي في الدور الخارجي لإنهاء النكبة السورية، لكنني لا أريد هنا الدخول في تشعبات تضيع فيها الملامح الثابتة للرد الأولي على ورقة خليل هندي، وهو أن الخيار الخارجي المسلّح يدمّر الخيار الداخلي اللاعنفي التي تدعو اليه الدراسة. ربّ قائلٍ أن المخيار غير متاح سوى للطوباوي السادّج متى أقدمت إسرائيل بتعدٍّ جديد على لبنان، وللتعدي أشكاله المختلفة، من اغتيال رجال حماس في صيدا (وهو سبب خطف الجنود الإسرائيليين في 12 تموز 2006)، أو إقامة حائطٍ على حدود غير معترف بها، أو سرقة النفط اللبناني في البلوك 9. ألا تضع مثل هذه الخروقات لبنان بموقف دفاعي مشروع، يبرّر للحكومة اللبنانية ، عن طريق الميليشيا أو الجيش، أو الإثنين معاً، التصدي العسكري لإسرائيل بملء قواه؟

قد يكون هذا الحديث صحيحاً، لكنّ التصدي لأي خرق ممكن بطُرق رديفة لحرب شاملة، ومن أهمّها ما طرحه رئيس الجمهورية من لجوء الى أشكال من التحكيم الدولي. هذا طرح حضاري، قد تقبّله حكومة إسرائيل أو لا، فإذا قبلته دخلنا في مسار مختلف نوعياً، يمتدّ الى كل خلاف مع إسرائيل، من مزارع شبعا الى النفط الى موضوع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

لهذه الطرق الرديفة حديثٌ يطول، لكنه ثانوي في بحثنا الراهن. فالموضوع بات أعمق من بُعد التغيير النوعي الذي أدخلته دراسة خليل هندي اذا كنا جادّين في التعاطي معها.

فلنتأمل الموضوع اللبناني من الزاوية الجديدة التي تقدّمها الدراسة. إذا اختار الفلسطينيون خطة استراتيجية لاعنفية، فهذا يعني أن العنف الفلسطيني المشروع ضدّ الاحتلال في الضفّة، وضدّ الحصار في